دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين ظروف العمل بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية

حسين بومنجل و د. داود معمر
قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة باجي مختار – عنابة

ملخص

يعالج هذا المقال موضوع المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحسين ظروف العمل في المؤسسة الاقتصادية، من خلال البحث في معرفة طبيعتها، وأبعادها، ومبادئها ومجالاتها، إضافة إلى التعرف على واقع تطبيقها في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية واتخاذها أداة لتحسين بيئة العمل. وعليه، يهدف هذا البحث إلى معرفة الدور الاجتماعي والبيئي الذي تلعبه المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية والكشف عن مدى فعاليتها اتجاه الأطراف المتعاملة معهم.

الكلمات المفاتيح: مسؤولية اجتماعية للمؤسسة، مؤسسة اقتصادية، ظروف العمل.

Le rôle de la responsabilité sociale dans l'amélioration des conditions de travail dans l'entreprise économique algérienne

Résumé

Cet article traite de la question de la responsabilité sociale et de son rôle dans l'amélioration des conditions de travail dans l'entreprise économique, en étudiant sa nature, ses dimensions, ses principes et ses domaines, ainsi que l'identification de la réalité de son application dans l'entreprise économique algérienne, et de sa prise comme un outil pour améliorer l'environnement de travail. Cette recherche vise à connaitre le rôle social et environnemental de la responsabilité sociale de l'entreprise économique et la divulgation de son efficacité envers les partis avec lesquels elle collabore.

Mots-clés**: **Responsabilité sociale de l'entreprise, entreprise économique, conditions de travail.

The role of the social responsibility in improving the working conditions in the Algerian economic institution

Abstract

This article addresses the issue of social responsibility and its role in improving working conditions in the economic institution, looking in its nature, its dimensions, its principles and areas, as well as to recognize the reality of its application in the Algerian economic enterprise, considering it as a tool to improve the work environment. This research aims to know the social and environmental role of the social responsibility of the economic institution and disclose its effectiveness toward parties with whom it collaborates.

Key words: Social responsibility of the enterprise, economic entreprise, working conditions.

مقدمـــة

تجاوزت المؤسسة الاقتصادية اليوم مرحلة النظرة التقليدية لأهدافها الربحية والنفعية، كونها أداة لتحقيق النمو الاقتصادي ومحاولة جني أكبر كمية ممكنة من الأرباح، إلى نظرة حديثة من خلال دمج البعد الاجتماعي والبيئي مع الهدف الاقتصادي جنبا إلى جنب في استراتيجية المؤسسة، حيث كانت معظم الفوائد الناتجة عن جهد العمال يذهب قسم منها في التوسع وإنشاء مصانع جديدة، مستغلة بذلك العمال لساعات طويلة في ظل ظروف عمل قاسية وأجور متدنيـة نتج عنه تدهور في الإنتاج، وظهور صراعات ونزاعات فردية وجماعية تطالب بتحسين ظروف العمل، حيث خلفت إحباطا وظيفيا للعاملين بها، مما دفع الكثير من المهتمين بشؤون الصناعة والتنظيم في ذلك الوقت إلى ضرورة الاهتمام وإعادة النظر في ظروف العمل.

كان ثمرة ذلك التجارب الشهيرة التي أجريت في مصانع "**هاوثورن**" وهي باختصار محاولة لدراسة تأثير الاهتمـــام بالعاملين وبظروف العمل على الإنتاج والإنتاجية، ويمثل ذلك قفزة نوعية في تطور مفـــهوم المسؤولية الاجتماعية، حيث بدأ الاهتمام بشؤون العمال، كما تبارت كثير من المؤسسات الرائدة في ذلك الوقت في إجراء دراسات مشابهة، وأبدت اهتماما بالعناصر المادية للعمل من أجل توفير ظروف عمل ملائمة وأفضل للعاملين بغرض زيادة الإنتـاج وزيادة أرباح المالكين، وهنا نستطيع القول إن إدارات المؤسسات قد وعت جانبا بسيطا من المسؤولية الاجتماعية، التي تتجسد كآلية تنشط داخل المؤسسات التي أصبحت ذات بعد اجتماعي تلتزم بضوابط أخلاقية وتنظيمية اتجاه العمال والمجتمع الذي تنشط فيه.

لم يعد اليوم في مصلحة المؤسسة سواء على المدى البعيد أو القصير إغفال الجوانب المتعلقة بالحماية الاجتماعية والموارد البيئية المختلفة، إذ أصبح تبني آليات المسؤولية الاجتماعية أمرا ضروريا لضمان استمرارية المؤسسة وتحسين أدائها الاقتصادي وكذا الحفاظ على صورتها في المحيط الذي تتواجد فيه، فمصلحة المؤسسة الاقتصادية تحتم عليها الاهتمام بأمن وسلامة العمال، ذلك أن معظم عناصر إنتاجها هي من العاملين فيها.

الإشكالية:

عرف مفهوم المسؤولية الاجتماعية اهتماماً كبيراً في قطاعات النشاط الاقتصادي والناتج عن تراكمات جعلت هذا المفهوم يخرج من كونه عبارة عن ممارسات طوعية اختيارية للمؤسسات في تعاملها مع كافة الأطراف ذات العلاقة، إلى ممارسات إجبارية أصبحت تمثل مصدراً لتحقيق التميز والريادة وزيادة القدرة التنافسية، كما تدعم بقاءها وتضمن استمراريتها، وذلك من خلال مضاعفتها لجهودها نحو تبني مقاربة المسؤولية الاجتماعية، والسعي لبناء علاقات استراتيجية أكثر عمقاً مع الأطراف ذات المصلحة، لكي تتمكن من مواجهة التحديات التي تتعرض لها في عصرنا الراهن، وخاصة تلك المتعلقة بالمنافسة التي أدخلت متطلبات اجتماعية وبيئية في طياتها.

في واقع الأمر المؤسسة الجزائرية ليست بمعزل عن هذه التغييرات والتطورات العالمية، خاصة في ظل العولمة والضغوط الدولية المختلفة، فهي مجبرة على احترام التشريعات الاجتماعية والبيئية، كما أنها تعي بأن هذه المسؤوليات أصبحت شرطا أساسيا لتحسين صورتها في المجتمع التي تتواجد فيه، فقد عرفت المؤسسات الجزائرية وخاصة الاقتصادية منها في السنوات الأخيرة تغيرات كثيرة من اقتصاد موجه وفق ايديولوجية سياسية وبتنظيم وقرار مركزي من طرف الحكومة إلى اقتصاد السوق أملتها الظروف الاقتصادية والسياسية للبلاد، نتج عنها إفلاس العديد من المؤسسات وتسريح العمال لعدم قدرة استيعابهم لأسباب مالية، مع تخلي معظم المؤسسات

وخاصة ذات الطابع الصناعي عن دورها الاجتماعي السابق، مما ترتب عنه تدهور أوضاع العمال الاجتماعية والمهنية وأفرزت صراعات ونزاعات فردية وجماعية لدى العمال الذين طالبو بتحسين ظروف العمل، مما أدى إلى إعادة النظر في أهداف المؤسسة وتكييفها مع الأوضاع الاجتماعية والمهنية للعمال كمحاولة لكسب ثقتهم وتحسين صورتها في الداخل والخارج، ولهذا أوجبت المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تفعيل آلياتها وتنويع خدماتها، لذا أصبحت المؤسسات الاقتصادية في الجزائر اليوم بمختلف أشكالها وخاصة الصناعية منها، ملزمة بالاستجابة الاجتماعية والتكيف مع المتطلبات العمالية المتنوعة، لذا فإن تفعيل المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية أصبح أكثر من ضرورة في ظل تحديات المنافسة الأجنبية التي سوف تفرزها اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوربي والانضمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة.

بناء على ما سبق انطلقت هذه الدراسة من تشخيص واقع المسؤولية الاجتماعية وفهم مدى تأثيرها في ظروف العمل بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، من خلال التركيز على الدور الاجتماعي والبيئي الذي تؤديه هذه المسؤولية بشأن ظروف العمل بالمؤسسة وبالتالي العمل على تحسينها من خلال البعدين الآتيين:

1- بعد اجتماعي: ويتعلق بالاهتمام بالعاملين من خلال تعزيز الأداء الاجتماعي للمؤسسة ماديا ومعنويا، والتنسيق بين علاقات العمل والصحة والسلامة داخل وخارج المؤسسة.

2- بعد بيئي: ويتعلق بتطوير بيئة العمل عن طريق الالتزام البيئي في العملية الإنتاجية للمؤسسة.

إن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة بما تحمله من أدوار اجتماعية وبيئية آخذة بعين الاعتبار تحسين ظروف العمل داخل المؤسسة. وعليه يسعى هذا المقال إلى محاولة إزالة الغموض الذي يحيط بهذا المفهوم لدى مسيري المؤسسات الاقتصادية، من خلال تبيان الفوائد التي يدرها على مؤسساتهم في حال تطبيقه. فنخلص إذا لطرح التساؤل الاتي: **كيف يفهم دور المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية؟**

– أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها من خلال الدور الاجتماعي الذي تلتزم به المؤسسة اتجاه العاملين بها لتحسين ظروف عملهم، ونظرا للدور الهام للمسؤولية الاجتماعية في دمج البعد الاجتماعي والبيئي مع الهدف الاقتصادي جنبا إلى جنب في استراتيجية المؤسسة. يهدف هذا المقال إلى التعرف على التطور التاريخي المسؤولية الاجتماعية، وكذلك واقعها في المؤسسة الجزائرية، مع تحديد مفهومها، أبعادها، ومجالاتها، ثم إبراز مدى أهميتها كوسيلة لتحسين ظروف العمل.

أولا: ماهية المسؤولية الاجتماعية:

منذ ظهور الاتجاه القوي في المجتمعات الرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية، الذي يدعو إلى ضرورة التزام المؤسسة اتجاه المجتمع التي تنشط فيه، ومفهوم المسؤولية الاجتماعية يتطور بناء على عدة عوامل أصبح في يومنا هذا أحد الركائز الأساسية لبقاء واستمرارية المؤسسة[1]. كما أن مقاربة المسؤولية الاجتماعية قد فرضت نفسها مؤخراً في محيط العلاقات الاقتصادية الوطنية أو الدولية، حيث أثارت ردود أفعال المناهضين للعولمة منذ منتصف التسعينيات، خاصة بعد قيام منظمة التجارة العالمية، والصدى العميق لدى الشركات المتعددة الجنسيات العملاقة حول دورها ومسئولياتها الجديدة في مواجهة تنامي ظاهرة الفقر في العالم، نتيجة التطبيقات الصارمة لتحرير التجارة الدولية[2].

فيما يخص تحديد مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، يجب الإشارة إلى أنه لا يوجد تعريف واحد رسمي محدد ومتفق عليه، بل إن له تعريفات عديدة، فهو ليس ثابتا بل واقعيا ومتطورا، حيث عرض في البداية كونه التزام المؤسسة بمصالح المجتمع الذي تعمل فيه، إضافة إلى الاهتمام بمصالحها الذاتية. وفي مرحلة لاحقة عرض الباحث **هولمز (Holmes)** هذا المفهوم كونه التزام المؤسسات اتجاه المجتمعات التي تمارس فيها أنشطتها، عن طريق المساهمة بمجموعة من الفعاليات الاجتماعية مثل محاربة الفقر، وتحسين خدمات الصحة ومكافحة التلوث، وإيجاد فرص عمل، والمساهمة في حل مشاكل النقل والموصلات والإسكان والتعليم وغيرها[3].

أضاف الباحث المعروف في إدارة الأعمال **بيتر دروكر (Petre Drucker)** المسؤولية الاجتماعية كأحد المجالات التسعة التي يفترض بالمؤسسات أن تتبنى أهدافاً في إطارها، حيث عرفها بأنها: "التزام منظمة الأعمال اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه. وأن هذا الالتزام يتسع باتساع شريحة أصحاب المصالح في هذا المجتمع وتباين توجهاتهم"[4]. وتمثل البحوث الرائدة لـ: **كارول (Carroll)** نقلة مهمة في تعريف المسؤولية الاجتماعية، حيث أضاف مسؤوليات أخرى لمنظمة الأعمال تعبر بالإضافة للمسؤوليات الاقتصادية والقانونية عن المسؤولية الاجتماعية، وتتمثل في[5]: المسؤولية الخيرة (رفاه المجتمع)، من خلال التبرعات والهبات التي تقدمها المؤسسات خدمة للمجتمع والبيئة المحيطة بها، إضافة إلى المسؤولية الأخلاقية، باحترام الجوانب القيمية والسلوكية والمعتقدات في المجتمع الذي تعمل فيه. وفي حقيقة الأمر، فإن هذه الجوانب لم تؤطر بعد بقوانين ملزمة لكن احترامها يعتبر أمراً ضروريا لزيادة سمعة المنظمة في المجتمع وقبولها. ومن بين الأمور المتعلقة بهذه المسؤولية مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص في التوظيف، ومراعاة حقوق الإنسان، واحترام العادات والتقاليد، ومراعاة الجوانب الأخلاقية في الاستهلاك.

تعرَف المسؤولية الاجتماعية أيضاً بأنها: "تلك الممارسات التي تهدف إلى الانشغالات الاجتماعية والبيئية في الأنشطة التجارية"[6]. كما يمكن إضافة تعريفات أخرى للمسؤولية الاجتماعية، أعطتها المنظمات الدولية، أهمها تعريف **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** حيث تنظر إليها على أنها: "التزام المنظمة بالمساهمة في التنمية الاقتصادية، مع الحفاظ على البيئة والعمل مع العمال وعائلاتهم والمجتمع بشكل عام، بهدف تحسين جودة الحياة لجميع هذه الأطراف" [7]. أما **البنك الدولي** فيعرفها بأنها: "الالتزام بالمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة، وذلك بالتعاون مع العاملين وأسرهم والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشتهم على نحو يفيد نشاط الشركات الاقتصادية"[8].

عرفت **الغرفة التجارية العالمية** المسؤولية الاجتماعية بأنها: "جميع المحاولات التي تساهم في تطوع المنظمات لتحقيق تنمية ذات اعتبارات أخلاقية واجتماعية، فهي تعتمد على المبادرات الحسنة من المؤسسات دون وجود إجراءات ملزمة قانونياً، كما تتحقق من خلال الإقناع والتعليم"[9].

بالنظر للتعريفات السابقة، يمكن القول بأنه لم يتم الاتفاق حول مفهوم واحد للمسؤولية الاجتماعية بشكل محدد وقاطع يكتسب بموجبه قوة إلزام قانونية وطنية أو دولية، ولا تزال المسؤولية في جوهرها اختيارية ومعنوية، أي أنها تستمد قوتها وقبولها وانتشارها من طبيعتها الطوعية الاختيارية.

تعددت المصطلحات المتعلقة بمفهوم المسئولية الاجتماعية للمؤسسة، فمنها مواطنة الشركات والشركات الأخلاقية والحوكمة الجيدة للشركات. وعلى الرغم من تعدد هذه المصطلحات إلا أنها في النهاية تنصب على

مساهمة هذه المؤسسات في تحمل مسئوليتها اتجاه أصحاب المصالح المختلفين، ويرى عدد من الباحثين أن المسئولية الاجتماعية لرأس المال هي الوسيلة التي تستخدمها المؤسسات لإدارة وتنظيم علاقاتها بالمتعاملين معها، ومن ثم تصبح برامج المسئولية الاجتماعية نوعا من الاستثمار الاجتماعي الذي يهدف إلى بناء رأس المال الاجتماعي، والذي يؤدي بدوره إلى تحسين كفاءة الأداء الاقتصادي لمنظمات الأعمال[10].

بناء على ما تقدم، يمكن أن نعرف المسؤولية الاجتماعية بصورة شاملة بأنها: "التزام أخلاقي بين المؤسسة والمجتمع، ما يعزز من مكانتها في أذهان المستهلكين والمجتمع بشكل عام، وينعكس بدوره على نجاحها وتحسين أدائها في المستقبل".

ثانيا: التطور التاريخي للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسة:

إن المتتبع لتطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية وآلياتها في المؤسسات، أظهر أن هذا المفهوم قديم وكان له اهتمام من طرف أصحاب الأعمال، لذا سنحاول في هذه الفقرة استعراض أهم المراحل الزمنية لتطوره ملخصة في أربعة مراحل أساسية:[11]

أ- الثورة الصناعية والإدارة العلمية:

تمثل الثورة الصناعية حدثا بارزا في تاريخ الإنسانية، حيث بدأ استخدام المخترعات العلمية في المؤسسات، وكان أرباب العمل يركزون جهودهم فقط على تحسين الأداء الاقتصادي، بالاهتمام بالبيئة الداخلية لتحقيق الأرباح لإعادة استثمارها دون الاهتمام بالعاملين والمجتمع، فلقد عرفت هذه الفترة استغلال جهود العاملين وتشغيل الأطفال والنساء لساعات طويلة في ظل ظروف عمل قاسية وأجور متدنية من جهة، ومن جهة ثانية لم يكن هناك أي وعي بيئي، فالثورة الصناعية كانت في بدايتها، كما أن وفرة المياه والمساحات الشاسعة والخضراء لم تستغل، حيث تم استنزافها بشكل يحقق أعلى العوائد والأرباح، دون التنبه لخطورة التلوث البيئي على المجتمع الذي تنشط في محيطه.

أمام هذه الوضعية، أدرك أرباب العمل جانبا بسيطا من المسؤولية الاجتماعية تجسد في تحسين أجور العمال، لكن مقابل جهد كبير يبذلونه لضمان إنتاج أكبر.

ب- مرحلة العلاقات الإنسانية و تجارب هاوثورن:

إن تزايد استغلال العاملين وإصابات العمل الكثيرة، بالإضافة إلى الوفيات الناتجة عن تشغيل الأطفال والنساء، أدى بالقائمين على المؤسسات إلى التفكير في تحسين ظروف العمل، حيث تزامن هذا مع ابتكار **هنري فورد(Henri Ford)** لخطوط الإنتاج، والذي ترتب عنه إنتاج كميات كبيرة من السيارات، مما أدى إلى زيادة نسب الغازات الملوثة للهواء، كما أن دراسة مصانع هاورثون لتأثير الاهتمام بالعاملين والإنتاج أدى إلى تحسين ظروف عملهم، وهنا بدأ الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية في المؤسسات لغرض زيادة أرباح المالكين[12].

ت- مرحلة الكساد الاقتصادي الكبير والنظرية الكنزية[13]:

إن إهمال المؤسسات الصناعية لمسؤوليتها اتجاه بعض الأطراف المتعددة جعلها في تضاد مع مصالح المستهلكين، حيث كان هدفها تسويق أكبر كمية من المنتجات دون الأخذ بعين الاعتبار رغبات وميول المستهلكين ومصالحه المتعددة، مما أدى إلى الكساد العالمي الكبير، والذي أفرز انهيارا كبيرا للمؤسسات وبالتبعية

تسريح ألاف العمال، وفي هذه الفترة كانت المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في أدنى مستوياتها، حيث نجم عنها ظهور دعوات مهمة لتدخل الدولة لحماية مصالح العاملين.

لقد أدى ظهور نظرية **كينز(Kenz)** التي دعت بوجوب تدخل الدولة بحد معقول، لإعادة التوازن الاقتصادي وبناء أرضية لتأصيل الأفكار وتحديد عناصر المسؤولية الاجتماعية، من خلال تعزيز دور النقابات، حيث تعالت الأصوات للمطالبة بتحسين ظروف العمل، وسن قوانين جديدة، وتحديد الحد الأدنى للأجور، وإشراك العاملين في الإدارة، وقد ظهر هذا جليا بعد الحرب العالمية الثانية والتوسع الصناعي، وهنا بدأت المسؤولية الاجتماعية تأخذ مكانة هامة في استراتيجية المؤسسة.

ث- مرحلة المواجهات الواسعة بين الإدارة والنقابات:

تميزت هذه المرحلة بتعاظم قوة النقابات وزيادة تأثيرها في قرارات المؤسسة بشكل عام، وزيادة توعية الناس بالمخاطر البيئية، وتعالت الأصوات التي تطالب بتحسين نوعية الوقود، كما تميزت هذه الفترة بزيادة القضايا المرفوعة أمام المحاكم لأسباب تتعلق بجوانب مهمة من الانتهاكات البيئية المختلفة التي صدرت عن هذه المؤسسات اتجاه المستفيدين من منتوجاتها مثل عدم صلاحية وجودة المنتوج من طرف فئات المجتمع وخاصة في قضايا التسمم الغذائي أو الانتهاكات البيئية المختلفة[14]، ناهيك عن سلسلة من الفضائح المالية من قبل العديد من المؤسسات العالمية مثل مؤسسة أنرون وغيرها، والتي لفتت الانتباه إلى الممارسات الخاطئة وتفشي الفساد بها، ما أدى بها إلى زيادة الاهتمام بالجوانب الاجتماعية والبيئية والأخلاقية للعاملين، من خلال تبنيها لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية وإدراج الشفافية لمحاربة هذه الظاهرة[15].

ج- مرحلة القوانين والمدونات الأخلاقية:

تجسدت هذه القوانين ذات الأهداف الاجتماعية والأخلاقية نتيجة النداءات والاحتجاجات السابقة، حيث بدأت المؤسسات الاقتصادية وخاصة الصناعية منها بتطبيق الالتزامات الأخلاقية في شعاراتها ورسائلها الهادفة إلى توعية العمال بالقواعد والضوابط السارية بالمؤسسة والمتعلقة بالاهتمام بالجوانب الاجتماعية والأخلاقية، إضافة إلى بروز جماعات الضغط؛ منها جمعيات حماية المستهلك وجماعات حماية البيئة والدفاع عن حقوق المرأة والطفل وغيرها، والتي أثرت على مختلف شرائح المجتمع، من خلال الضغط على المؤسسات بشكل غير مباشر لتبني هذه الالتزامات ذات البعد الاجتماعي والبيئي في المحيط الذي تتعامل معه، وبهذا أصبحت المسؤولية الاجتماعية في هذه المرحلة أكثر نضجا في القوانين وأقوى حضورا على أرض الواقع.

حـ- مرحلة اقتصاد المعرفة وعصر المعلوماتية[16]:

اتسمت هذه المرحلة بتغير طبيعة الاقتصاد وبروز ظواهر مثل العولمة والخصخصة وتنوع الصناعات وازدهارها واتساع نمو قطاع الخدمات وانتشار تكنولوجيا المعلومات وشبكاتها، ونتيجة تخلي الحكومات عن الدعم العام لحماية العمال، أدت هذه الآليات الجديدة إلى تغير في هياكل الاقتصاديات في دول العالم، مما أثر على ظروف العمل بصفة عامة، وأدى إلى انهيار العديد من المؤسسات الاقتصادية العملاقة نتيجة عدم التزامها بالمسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات المهنة، الأمر الذي ألحق أضرارا بالغة بأصحاب هذه المؤسسات والعاملين بها والمجتمع على حد سواء، كل هذه الانتهاكات ولدت قيما جديدة ترتبط بالطبيعة الرقمية للاقتصاد الجديد.

ثالثا: أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة:

قدمها الباحث كارول **(Carroll)** في طرحه لمفهوم المسؤولية الاجتماعية كالأتي[17]:

أ- **البعد الاقتصادي:**

يدعو إلى أن تكون المؤسسة منتجة ومربحة، من خلال أطر المبادلات التي تقر مشروعية الربح في حدود والمنافسة العادلة، بخلاف النظريات الوضعية التي تؤمن بمبدأ الانتهازية في التعاقدات المبرمة بين المتعاملين وتسعى إلى تعظيم المنفعة وتمجيد الملكية الفردية.

ب- البعد القانوني:

يشير هذا البعد إلى وجوب قيام المؤسسة بواجباتها وفقا للقوانين الاقتصادية، وقد اهتم الإسلام بكفالة حقوق المستهلك وحق البيئة والعدالة في الكتاب والسنة، وهذه أمور تأخر ورودها في الأنظمة الوضعية، كما تشمل قراءاتها الحديثة النشأة حماية حقوق المستهلك وحماية البيئة ومحاربة الفساد عبر سن نظام الحوكمة، لكن تبقى كلها مجرد نظريات تلقى الكثير من المعارضة من أصحاب رؤوس الأموال الذين يسعون إلى تعظيم أرباحهم بغض النظر عن النتائج.

ت- البعد الأخلاقي:

يشير هذا البعد إلى التزام المؤسسة بقوانين وأخلاقيات العمل المعمول بها في التشريعات الدولية، فتعاليم الشريعة الإسلامية اهتمت بأخلاق العامل وأخلاقيات العمل والأخلاق الاجتماعية في ظل العمل الجماعي، كما أن الإسلام كفل للإنسان حقوقه، من خلال احترامه كإنسان ذي كرامة، له حق العبادة والحرية والعيش والملبس والغذاء...، في حين أن هذه الاهتمامات تعد حديثة في النظام الوضعي بالنظر إلى تاريخ صدور الإعلان عن حقوق الإنسان وصدور التشريعات الدولية للعمل، والتي وإن كانت نقاطا إيجابية لا تزال مقتطفات لا تصل إلى مستوى الاتساق الإلهي الذي حظي به الدين الإسلامي.

ث- البعد الخيري:

يشير هذا البعد إلى وجوب عمل المؤسسات في مجال تحسين رفاه المجتمع، بالتكافل الاجتماعي ودرء الذرائع والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإعطاء معاني روحية لهذه الممارسات، ورغم أن ذلك قد أخذ حصة معتبرة من تطبيقات المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الغربية، فقد أولته الشريعة الإسلامية أيضا فائق العناية من خلال الاهتمام بالمساكين والمحتاجين وذوي الاحتياجات الخاصة، إضافة إلى أهمية حماية البيئة.

ج- **البعد البيئي:**

يشير في الاقتصاد الإسلامي لجملة من ركائز وآليات محددة ودقيقة للتعامل مع البيئة والمحافظة عليها، متجاوبا مع مظاهر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات التي تهتم بالمشاريع الصديقة للبيئة، من خلال تخفيض نسبة إطلاق الكربون في الهواء، والحملات الهادفة إلى التقليل من النفايات وغيرها، إضافة إلى استحداث عدة ممارسات وتقنيات إدارية تأخذ في الاعتبار النواحي البيئية في كل وظيفة من وظائف المؤسسة.

رغم كل المحاولات البحثية التي أسقطت مفهوم المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر إسلامية إلا أن مناقشتها من منطلق إسلامي لم يأخذ حظه الوافر من التأصيل والدراسة، فهو يحتاج إلى بعث وتنشيط لأن الشريعة

الإسلامية الخالدة متوافقة مع متطلبات الحياة الإنسانية في جميع مراحلها وتطوراها، وعليه يمكن إيجاز وتبيان أبعاد المسؤولية الاجتماعية، من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (01) أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:[18]

البعد	العناصر الرئيسية	العناصر الفرعية
الاقتصادي	المنافسة العادلة	– منع الاحتكار واحترام قواعد المنافسة.
	التكنولوجيا	– استفادة المجتمع من التقدم التكنولوجي.
القانوني	قوانين حماية المستهلك	– عدم الاتجار بالمواد الضارة ودعم الأنشطة الرياضية والصحية.
	حماية البيئة	– منع تلوث المياه والهواء والتربة. – صيانة الموارد وتنميتها. – التخلص من المنتجات بعد استهلاكها. – الممارسات البيئية الصحيحة في العملية الإنتاجية.
	السلامة والعدالة	– منع التمييز. – ظروف العمل وإصابات العمل. – التقاعد وخطط الضمان الاجتماعي.
الأخلاقي	المعايير الأخلاقية	– مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص في التوظيف ومنع عمل المسنين وصغار السن، مع مراعاة حقوق الإنسان.
	القيم والأعراف الاجتماعية	– احترام العادات والتقاليد. – مكافحة المخدرات.
الخير الإنساني	نوعية الحياة	– نوعية التغذية والخدمات والنقل العام.

المصدر: طاهر محسن منصور الغابي، صالح مهدي العامري، **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال**، مرجع سابق، ص 82.

نلاحظ في هذا الجدول، بأن أبعاد المسؤولية الاجتماعية تتجسد في أربع مسؤوليات أساسية هي: البعد الاقتصادي، والقانوني، والأخلاقي، والخيري، إضافة إلى مسؤولية أخيرة انتشرت، خاصة في السنوات الأخيرة، حيث تشير إلى ضرورة التزام المؤسسة بالمسؤولية اتجاه المجتمع والبيئة بشكل عام، وذلك بالاهتمام بنوعية الحياة بأبعادها المختلفة.

تحمل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في طياتها بعدين أساسيين، الأول داخلي يركز على الأداء الاجتماعي المسؤول اتجاه العاملين ومن هم داخل المؤسسة، أما الثاني المتمثل في البعد الخارجي فيركز على الدور الاجتماعي والمبادرات التي تتبناها المؤسسة اتجاه المجتمع والبيئة الخارجية ككل.

رابعا: عناصر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة:

تتكون المسؤولية الاجتماعية من عناصر مترابطة، ينمي كل منها الآخر ويدعمه ويقويه ويتكامل معه، وهذه العناصر هي: الاهتمام والفهم والمشاركة.

أ- الاهتمام:

يتضمن الارتباط العاطفي بالجماعة وحرص الفرد على سلامتها وتماسكها واستمرارها وتحقيق أهدافها، وللاهتمام مستويات منها: الانفعال مع الجماعة، حيث يساير الفرد وبصورة آلية حالتها الانفعالية لمجرد أنه يعتبر

نفسه في قلب المسؤولية، فيتعاون ويتفاعل بحماس تلقائي مع الجماعة ويرى أن مسايرته لها موضوعية ومنطقية، أما الانفعال بها فيحدث بصورة إرادية، حيث يأتي تضامنه معها بناء على قناعة ذاتية منه، فيجعل أهدافها محور اهتمامه ويتفاعل معها بصدق وشفافية.

ب- الفهم:

يتضمن فهم الفرد للجماعة والقوى النفسية المؤثرة في أعضائها، وفهمه لدوافع السلوك الذي تنتهجه خدمة لأهدافها، وأيضا استيعابه للأسباب التي جعلته يتبنى مواقفها، فالفهم الصحيح يدعم مشاركة الفرد في القيام بمسؤولياته، فيلتزم بأخلاقيات المجتمع ويساير المعايير والاهتمامات الاجتماعية ويقاوم الضغوط وينسق بين الجهد الشخصي والتعاوني، مع تحديد النقاط التي يجب اعتمادها للوصول إلى الغاية التي تخدم المصلحة العامة.

ت- المشاركة:

المشاركة هي الأرضية الأساسية لحياة اجتماعية مستقرة ومشرقة، حيث تظهر قدرة الفرد على القيام بواجباته وتحمل مسؤولياته بضمير حي وروح صافية وإرادة ثابتة[19]. والمقصود هنا مشاركة الفرد في أعمال تساعد في تحقيق الهدف الاجتماعي، حيث يكون مؤهلا اجتماعيا لذلك، ولها ثلاثة جوانب أولها التقبل، أي تقبل الفرد للأدوار الاجتماعية التي يقوم بها في إطار ممارسة سليمة وثانيهما تنفيذه للعمل باهتمام وحرص ليحصل على النتيجة التي ترضيه وترضي الآخرين وتخدم أهدافه وثالثهما التقييم، حيث يقيم كل فرد عمله وفقا لمعايير المصلحة العامة والأخلاق.

خامسا: مبادئ المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة:

تنطلق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من جملة من المبادئ حسب منظمة الأمم المتحدة وهي:

– الالتزام بتنفيذ إصدارات شهادات الجودة المختلفة مثل الأيزو 14000.

– الالتزام بتنفيذ مدونات قواعد السلوك.

– الالتزام باتخاذ قرارات تأخذ في الاعتبار المسؤولية الاجتماعية، كما تستند المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على المبادئ الأساسية الآتية:

* **مبدأ الإذعان القانوني:** يعني التزام المؤسسة بجميع القوانين واللوائح السارية المحلية والدولية المكتوبة والمعلنة والمنفذة طبقا لإجراءات راسخة ومحددة والإلمام بها.

* **مبدأ احترام الأعراف الدولية:** أن تحترم المؤسسة الاتفاقيات الدولية والحكومية واللوائح التنفيذية والإعلانات والمواثيق والقرارات والخطوط الإرشادية عند قيامها بتطوير سياستها وممارستها للمسؤولية المجتمعية.

* **مبدأ احترام مصالح الأطراف المعنية:** أن تتقبل المؤسسة تنوع المصالح للأطراف المعنية وتنوع أنشطة ومنتجات المؤسسة الرئيسية والثانوية وغيرها من العناصر التي قد تؤثر على تلك الأطراف[20].

سادسا: مساهمات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة:

يمكن أن تكون مساهمات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة اتجاه المجتمع والبيئة المحيطة بها إلزامية أو طوعية، وتتلخص فيما يأتي:[21]

أ– **مساهمات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة اتجاه الزبائن:** اكتسب موضوع حماية المستهلك أهمية كبيرة في السنوات الأخيرة، وبرزت متطلبات حمايته كمسألة هامة ضمن قضايا المسؤولية الاجتماعية الواجب على

المؤسسة أخذها في الحسبان عند وضع الخطط واتخاذ القرارات. فالمساهمات التي تقدمها المؤسسة في مجال تحسين جوانب جودة المنتج تهدف إلى تحسين سمعتها في نظر المستهلك بالدرجة الأولى، وكذلك في الأوساط الصناعية والتجارية، مما يؤدي إلى زيادة قدرتها التنافسية وحصة مبيعاتها في السوق المحلية وسهولة نفاذها إلى الأسواق الخارجية.

وتتلخص أهم المساهمات في هذا المجال فيما يأتي:

– القيام بالبحوث التسويقية لتحديد احتياجات المستهلكين وتطلعاتهم.

– تبني مفهوم التسويق الأخضر وما يحمله من مزيج تسويقي (الترويج الصادق الذي يعكس حقيقة منتجات وخدمات المؤسسة، ويتوافق مع الخصوصيات الثقافية والدينية... وغيرها).

– توفير البيانات اللازمة عن خصائص المنتجات، وطريقة استخدامها، وحدود مخاطرها ومدة صلاحية استخدامها.

– الالتزام بالسعر الذي ينسجم والقدرة الشرائية للمستهلكين، وعدم استخدام مواد غير صحية في عمليتي التعبئة والتغليف، والتي من شأنها أن تعرض المستهلك للكثير من الأضرار الصحية.

– توفير خدمة ما بعد البيع، والالتزام بتاريخ الضمان والرد على شكاوي العملاء.

ب- مساهمات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة اتجاه الموردين: يعتبر الموردون مصدرا مهما من مصادر المعلومات التي تحصل عليها المؤسسة، والممون الأساسي لها بمختلف حاجياتها من المواد الأولية والتجهيزات والأموال، حيث تربطهم علاقات مصالح متبادلة، لذا وجب على المؤسسات احترام مطالبهم المشروعة، والتي يمكن تلخيصها في الاستمرار في الاستيراد، خاصة لبعض أنواع المواد الأولية اللازمة للعمليات الإنتاجية، ووضع أسعار عادلة ومقبولة للمواد المجهزة للمؤسسات، بالإضافة إلى تسديد الالتزامات والصدق في التعامل، وتدريب الموردين على مختلف طرق تطوير العمل، وحتى إمكانية إشراكهم في تطوير المنتجات.

ت- مساهمات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة اتجاه حملة الأسهم: حملة الأسهم هم الملاك أو أصحاب رؤوس الأموال الذين يعملون على تزويد المؤسسة برأس المال الضروري لنشاطها، وتكمن مسؤولية هذه الأخيرة اتجاه هذه الفئة بضمان تحقيق أقصى ربح ممكن، مع تعظيم قيمة الأسهم التي يمتلكونها وزيادة حجم المبيعات، بالإضافة إلى حماية أصول وممتلكات المؤسسة وموجوداتها.

ث- مساهمات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة اتجاه المجتمع: يتمثل هذا النوع من الأنشطة في الخدمات التي تقدم النفع العام لأفراد المجتمع، والمشاركة مع الحكومة في تقديم تلك الأنشطة بغرض القضاء على المشكلات الاجتماعية، وهذا سوف يخلق مناخاً جذاباً للاستثمار ويوفر الاستقرار الاجتماعي لفئات المجتمع. ومن أهم هذه الأنشطة ما يتعلق بمجالات الصحة والإسكان والنقل والموصلات والاعتناء بالأقليات والفئات الخاصة من خلال ما يأتي:

– التبرع للجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية.

– المساهمة بتقديم المساعدات في مجالات التعليم كإقامة معاهد تعليمية وفنية لرفع كفاءة الخريجين الجدد وإعدادهم للدخول لسوق العمل، هذا فضلا عن المساهمة في إقامة مختبرات علمية في بعض الجامعات.

– توفير فرص عمل متكافئة لأفراد المجتمع للتخفيف من مشكلة البطالة.

– رعاية الفئات الخاصة في المجتمع مثل الخدمات التي تقدمها لمراكز رعاية الطفولة والمسنين، والمساهمة في رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة.

– تدعيم الإنفاق على الهيئات الصحية والمساهمة في إقامة مستشفيات لعلاج بعض الأمراض والأوبئة المستعصية.

– المساهمة بتقديم أنشطة في المجالات الثقافية كإقامة المكتبات في المناطق الفقيرة ونشر الكتب وتمويل المعارض، وإصدار مجلات علمية وثقافية توزع في الندوات والمؤتمرات، وحماية التراث الثقافي مثل الآثار.

– تدعيم الأنشطة الرياضية، بتمويل الأندية الرياضية، والمساهمة في توفير البنية التحتية ومرافق الملاعب الرياضية والمتنزهات لصالح الأطفال والنساء وكبار السن.

– القيام بالأنشطة البيئية، مثل إقامة الحدائق الخضراء للحفاظ على البيئة.

– مساعدة أفراد المجتمع في حالة الكوارث الطبيعية والاجتماعية.

– التزام المؤسسة بدفع الضرائب، وهذا يعد إسهاماً اجتماعيا لمساعدة الدولة على تمويل الخدمات الاجتماعية والإنفاق على أنشطة البنية الأساسية.

– مساهمة المؤسسة في تحقيق الأهداف التنموية التي تتبناها الدولة.

جـ– مساهمات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة للحفاظ على البيئة: هذه المساهمات كان يعتبرها البعض من بين المسائل الأساسية التي تدخل ضمن أنشطتها، ولكن في الآونة الأخيرة أصبحت القضايا المتعلقة بالبيئة في نظر البعض تدخل في طيات ما يسمى بالمسؤولية البيئية التي تعبر أداة لتجسيد البعد البيئي للتنمية المستدامة في المؤسسة.

تتلخص مساهمات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة للحفاظ على البيئة في تلك المسؤوليات الطوعية والإجبارية الملقاة على عاتقها اتجاه حماية البيئة والاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية وتحقيق استدامتها ومنع وتقليل التلوث البيئي. والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (02): مساهمات المسؤولية البيئية للمؤسسة[22]:

المجالات الرئيسية	العناصر الفرعية
المساهمة في حماية الموارد الطبيعية	– الاقتصاد في استخدام المواد الخام ومنع الاستخدام التعسفي لها. – الاستخدام العقلاني لمصادر الطاقة. – المساهمة في الاكتشاف والبحث عن الطاقات البديلة النظيفة. – المساهمة في تمويل المشاريع البيئية، مثل إنشاء الحدائق والمحميات الطبيعية وحماية التنوع البيولوجي والغابات.
المساهمة في حماية البيئة	– التخفيف من مسببات تلوث الأرض والهواء والمياه. – التصميم الأخضر للمنتجات وعمليات تشغيلها بطريقة تؤدي إلى تقليل المخلفات. – تسيير النفايات وإعادة استعمالها لتقليل من آثارها السلبية على البيئة.

المصدر: طاهر محسن منصور الغالبي، مرجع سابق، ص 92. الطاهر خامرة، مرجع سابق، ص 88.

– Anthony Rosa et Autres, **Guide pratique du développement durable**, Paris, AFNOR, 2005, p 90, 92, 98.

سابعا: واقع المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة الجزائرية:

أ- التطور التاريخي للمسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة الجزائرية:

مرت المؤسسة الجزائرية بفترات وأحداث اهتمت من خلالها بالجانب الاجتماعي، فهي من المؤسسات التي لها خصوصيتها في هذا المجال، ومن أهم المراحل التي أبدت المؤسسة الجزائرية من خلالها الاهتمام بهذا الجانب، خصوصا ما تعلق بالاهتمام بتحسين نوعية حياة العامل وهي:

1- مرحلة التسيير الذاتي والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

بعد حصول الجزائر مباشرة على الاستقلال اصطدمت بواقع متأزم من جميع النواحي فرضه الترحال الجماعي للمعمرين من ناحية والذي خلف وراءه فراغا كبيرا في مختلف المؤسسات الزراعية والصناعية والخدمية. ومن ناحية أخرى تسجيل غياب شبه كلي لإطارات وطنية متخصصة وقادرة على تسيير الإدارات المهجورة، ولإثبات عكس الفرضية الفرنسية القائلة بأن الجزائر سوف تفشل في تسيير اقتصادها خرج العمال على اختلاف فئاتهم لتسيير تلك الوحدات المهملة عن طريق مجموعات تكونت قصد حماية الاقتصاد الوطني ومواصلة الإنتاج بهدف تلبية حاجات المجتمع وكسب ثقته[23].

إن انتهاج أسلوب التسيير الذاتي لم يكن تطبيقا لإيديولوجية معينة بقدر ما كان استجابة لظروف واقعية أملتها جملة من العوامل والشروط فرضت اتخاذ هذا النمط من التسيير في سبيل بناء الاقتصاد الوطني[24]، فالمؤسسة الجزائرية في إطار التسيير الذاتي كانت تقوم على مجموعة من الهيئات هي: الجمعية العامة للعمال ومجلس العمال ولجنة التسيير والمديرية. إن التسيير الذاتي لم يكن الهدف الذي كانت تسعى إليه الدولة بل هو مجرد مرحلة مؤقتة لتأتي بعده مرحلة الشركات الوطنية أين تكون للدولة السيادة المطلقة على هذه الشركات. وهذه المرحلة لم تبدو فيها مظاهر وآليات المسؤولية الاجتماعية نظرا لحداثة المؤسسات وفقدانها لإطارات ذات قدرة على تجسيد هذه الآلية.

2- مرحلة التسيير الاشتراكي والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

بعثت هذه المرحلة على ضرورة إيجاد صيغة لتجسيد المشاركة العمالية في التسيير، وتحول تسيير المؤسسة الوطنية من الأسلوب التقليدي إلى أسلوب جديد يتخذ من العاملين عناصر نشطة يضطلعون بمهام التسيير والرقابة، من خلال مساهمتهم الفعلية في ذلك. إضافة إلى تجسيد المشاركة العمالية في تسيير المؤسسة الوطنية العمومية وفقا لميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسات من خلال المجلس المنتخب، وزيادة الإنتاج والتحسين المستمر للجودة والقضاء على التبذير ومراعاة النظام في العمل[25].

فإذا كان ميثاق التسيير الاشتراكي قد أعطى العمال مجموعة من الامتيازات الاجتماعية والاقتصادية، فإن الاستمرار في تبني هذا النهج نتج عنه صعوبات اقتصادية، واجتماعية وثقافية، أثرت بشكل كبير على نجاح عملية التنمية[26]. وهذا راجع إلى رفع المردودية الاجتماعية على حساب المردودية الاقتصادية؛ فلقد بينت نتائج تلك التجربة وجود عراقيل ساهمت في تدني أداء المؤسسة الاقتصادية، والتي سببتها سياسة التدعيم من قبل الدولة تحت غطاء تلبية الحاجيات الاجتماعية للمجتمع، وانعكس ذلك سلبا على وضعيتها الاقتصادية والمالية.

إن الاهتمام بالجانب الاجتماعي على حساب الجانب الاقتصادي نتج عنه تحريف المؤسسة عن وظيفتها الأصلية التي وجدت من أجلها، حيث أصبحت تضيع من قيمتها المضافة عوض من أن تنشئها، فأفرزت نتائج

سلبية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي. وهذا مرده إلى مبالغتها في الاهتمام بالجانب الاجتماعي، مما أثر سلبا على جانبها الاقتصادي من جهة، وعلى العامل من جهة أخرى، حيث حولت الامتيازات التي منحت له من منتج إلى مستهلك ينتظر المزيد من المؤسسة لتحسين ظروفه الاجتماعية، لكن دون أن يسأل نفسه ماذا يطلب منه مقابل تحسين هذه الظروف؟

حدث إذا اختلال في المعادلة التي وجد من أجلها التسيير الاشتراكي للمؤسسة والذي يهدف إلى تحسين الجانب الاجتماعي للحصول على مردود إنتاجي أعلى من الطبقة العاملة. ولو طبقت هذه المرحلة بنجاح كما هو الحال من الناحية النظرية فإن المؤسسة الجزائرية لن تحتاج إلى تبني المسؤولية، الاجتماعية[27] لأن الأفكار الاشتراكية من العلامات البارزة التي دفعت منظمات الأعمال في الغرب إلى تبني الكثير من عناصر المسؤولية الاجتماعية التي تخص المستفيدين بمختلف أنشطتهم.

3- مرحلة إعادة الهيكلة والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

منذ بداية الثمانينيات حدث تراجع في العملية الإنتاجية للمؤسسة الاقتصادية، فقامت الدولة آنذاك بالبحث عن مبررات للتحول نحو نمط آخر من التسيير، إلا أن التباطؤ كان شديدا ومقصودا، وكانت البداية مع عمليات إعادة الهيكلة لهذه الشركات الكبرى وتحويلها إلى مؤسسات عمومية صغيرة الحجم، ليتمكن المسيرون من التحكم فيها، وتحسين مردوديتها المالية والاقتصادية، وقد أطلق على هذه العملية إعادة الهيكلة العضوية للشركات الوطنية.

لقد كان التخلص من البيروقراطية والمركزية المعرقلة لنشاط المؤسسة والقاتلة لروح المبادرة والإبداع، أحد أبرز أهداف هذه التغيرات، إضافة إلى تحميل مسيري هذه المؤسسات عواقب النتائج التي تحصل عليها مؤسساتهم، وكذلك إفساح المجال للقطاع الخاص كي يخفف عن خزينة الدولة مبالغ ضخمة من الاستثمارات، خاصة بالعملة الصعبة، لكن دون جدوى، فلقد فشلت المؤسسات العمومية الاقتصادية مرة أخرى ولم تستطع التخلص من عجزها ليترجم كل ذلك إلى نتائج اجتماعية سلبية على المؤسسة وعبئا على المجتمع، حيث رافقت هذه التغيرات المتتالية ظهور جو نفسي واجتماعي لا يبعث أبدا على الارتياح بفعل تغير أنماط التسيير وعلاقات العمل وتغيير تركيبة المجتمع، مما أثر سلبا وبصفة واضحة، على العلاقات الاتصالية داخل المؤسسات العمومية الاقتصادية[28]، وكان من نتائجها السلبية أن عرفت المؤسسة في هذه الفترة تسيبا إداريا وتنظيميا فظيعين، كما أصبح غرض العامل من أداء واجبه هو الأجر لا غير، وغياب الدور الفعال للنقابات.

4- مرحلة استقلالية المؤسسات والمسؤولية الاجتماعية:

أتت المرحلة بعد 1980م باستقلالية المؤسسات العمومية مستهدفة آنذاك عملية إصلاح شامل آخذة على عاتقها الفعالية والكفاءة وأيضا المهارة التي يمكن تحقيقها نتيجة حرية العمل وحرية أخذ القرار للارتقاء بمستوى أداء المؤسسة وتحفيزها على النشاط الموكل إليها إلى مستوى الأهداف المرجوة[29]، بالرغم من التطورات الجوهرية التي فرضتها الإصلاحات الاقتصادية العمومية وإعطاء بعض من الحرية في التفاوض واتخاذ القرارات المرتبطة ببعض سياسات إدارة الموارد البشرية، إلا أن قليلا من المؤسسات فقط استطاعت أن تحدث التغيير بوضع سياسات واقعية لإدارة الموارد البشرية خاصة في مجال الأجور وإدارة المسارات المهنية للعمال والحوافز والاتصال[30]، وأمام استمرار تدهور الأوضاع الاجتماعية للطبقة العاملة في العديد من المؤسسات الصناعية الخاضعة لإعادة الهيكلة، جاءت ردود أفعالها متباينة بين رفض للعمل والتغيب أحيانا واللجوء إلى الإضرابات

أحيانا أخرى، كما أفرزت هذه المرحلة نتائج سلبية من الناحية الاجتماعية تمثلت في تفاقم الفقر، وتدهور القدرة الشرائية و عجز المؤسسات العمومية وتسريح العمال[31].

لقد عرفت المؤسسة تراجعا في مسؤوليتها الاجتماعية اتجاه عمالها في هذه المرحلة، وهذا ما انعكس بصورة مباشرة على وضعيتهم الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تراجع مستوى الأجور، ونقص الاهتمام بالتكوين وضعف المشاركة في المؤسسة بسبب انفراد المسؤولين باتخاذ القرارات[32].

5- مرحلة اقتصاد السوق والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

يشير مفهوم اقتصاد السوق إلى كل شكل من أشكال تحويل ملكية المؤسسات الدولة إلى مساهمين آخرين، مما يؤدي إلى تحكم فعال في الأنشطة الاقتصادية مستقبلا وهؤلاء المساهمون يمكن أن يكونوا أشخاصا معنويين أو اعتباريين، ومستثمرين، محليين أو أجانب[33]، ومادامت الخوصصة لها علاقة بعولمة رأس المال الذي يساير مصالح الشركات والمؤسسات الرأسمالية الكبرى، فإن ذلك قد ساعدها على وضع استراتيجية محكمة من أجل ضمان استمرارية سيطرتها على المستوى العالمي، حيث تتلخص بنود هذه الاستراتيجية في توسيع قطاع شركات الأعمال على حساب القطاع العام ومؤسساته العامة. إضافة إلى أن سياسة التسريح ساهمت في ظهور حشود من احتياطي العمالة الصناعية على مستوى العالم.

يظهر من تعرضنا لمراحل تطور المؤسسة الجزائرية وواقع المسؤولية الاجتماعية بها، وجود ضعف على مستوى الهياكل القاعدية للمؤسسة وضعف الاهتمام بالمورد البشري مع العلم أن المؤسسات الاقتصادية تعمل اليوم في بيئة تنافسية، حيث لا يمكنها العمل في أسواق يشوبها عدم وجود الحماية الاجتماعية، وعدم كفاية الأنظمة القانونية والمعوقات التنظيمية، ولهذا فإن سياسة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تعد بمثابة آلية تنظيم ذاتي يمكن من خلالها العمل من أجل رصد وضمان التزامها بالقانون، والمعايير الأخلاقية والدولية، ورجال الأعمال الذين من شأنهم تبني هذه الآلية عن طريق تأثير أنشطتها على البيئة والعامليين والمستهلكين وجميع الأعضاء المحيطيين بها، ولا يتم نجاح هذه الاستراتيجية إلا إذا تم تكييف المسؤولية الاجتماعية مع واقع مؤسساتنا.

ب- واقع المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة الجزائرية من خلال الدراسات السابقة:

تكمن أهمية الدراسات السابقة في كونها تمثل إرثا نظريا لبناء البحث السوسيولوجي، وعليه قمنا بالاطلاع على بعض الدراسات التي اقتربت في طرحها من موضوع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية ودورها في تحسين ظروف العمل، ومن أهمها:

1- دراسة لشنيخر عبد الوهاب بعنوان "**مدى فعالية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة كمعيار للتنمية المستدامة**"[34] – دراسة حالة مؤسسة أرسيلور ميتال- حيث انطلق صاحب الدراسة من التساؤل الرئيسي الآتي:

ما مدى فعالية المسؤولية الاجتماعية كمعيار للتنمية المستدامة؟ واعتمد على أربع فرضيات تمثلت كالآتي:

- إن تبني المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة ضرورة وطنية لتحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية.
- هناك أدوات ووسائل لتجسيد المسؤولية البيئية والاجتماعية بالمؤسسات.
- إن أغلب عناصر وعوائد تكاليف الأداء الاجتماعي يمكن إخضاعها للقياس الكمي.
- تلتزم المؤسسة محل الدراسة بتحمل مسؤوليتها البيئية والاجتماعية.

لقد استعان الباحث بالمنهج الوصفي التحليلي، كما استخدم المنهج التجريبي لإسقاط الجانب النظري على واقع المؤسسة محل الدراسة. كما قام بتجميع وتبويب وعرض الأنشطة الاجتماعية والتكاليف الخاصة بها لسنة مالية معينة في الجانب الميداني، وخلص إلى أن تبني المؤسسة الاقتصادية الجزائرية للمسؤولية الاجتماعية ضرورة وطنية ملحة لتحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية.

2- دراسة الطاهر خامرة بعنوان" **المسؤولية الاجتماعية والبيئية مدخل لمساهمة المؤسسة في تحقيق التنمية المستدامة**"[35] – دراسة حالة مؤسسة سوناطراك2 – حيث تم تسليط الضوء في هذه الدراسة على موضوع هام يتعلق بالمؤسسات الاقتصادية والتزاماتها البيئية والاجتماعية بغرض المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك بإبراز مجموعة من الإجراءات الطوعية الكفيلة بتحقيق ذلك، كما عمل الباحث على إسقاط الجانب النظري على أرض الواقع لإبراز مدى التقارب والتجاوب الذي تحظى به المسؤولية البيئية والاجتماعية في مؤسساتنا الاقتصادية ممثلة بمؤسسة سوناطراك، حيث طرح التساؤل الآتي:

– إلى أي مدى يمكن للمؤسسة الاقتصادية أن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال الالتزام بالمسؤولية البيئية والاجتماعية؟ و تتفرع منه التساؤلات الفرعية الآتية:

– ماهي الحدود التي تفرضها التنمية المستدامة على المؤسسة الاقتصادية؟

– هل تعتبر المسؤولية البيئية والاجتماعية بديلا عن أدوات الضبط التقليدية للسياسة البيئية؟

– ما مدى تحمل المؤسسة محل الدراسة –سوناطراك– للمسؤولية البيئية والاجتماعية؟

من بين أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن الأبعاد البيئية والاجتماعية أصبحت مفروضة على المؤسسة الاقتصادية سوناطراك2، وباتت مؤشراً هاماً في تنافسيتها، ومتغيراً أساسياً من متغيرات التنمية المستدامة، لذا توجب على المؤسسة الاقتصادية إحداث تغيير في نمط تسييرها لصالح الاعتبارات البيئية والاجتماعية، وذلك باعتماد المعايير القياسية الدولية كتطبيق مواصفات الأيزو 14000، لأن التوجه الجديد للمنافسة بين المؤسسات يتركز في حيز الالتزام بالمسؤولية البيئية والاجتماعية وأصبحت هذه الأخيرة أداة للاتصال والتسويق في المؤسسة.

3- دراسة ضيافي نوال بعنوان: "**المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والموارد البشرية**"[36]– دراسة حالة مؤسسة شيالي للأنابيب، حيث تلخصت مشكلة الدراسة التساؤل الآتي: كيف يمكن للمؤسسة أن تكون مسؤولة اجتماعيا عن مواردها البشرية ؟ وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية على النحو الآتي:

– ماذا نعني بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة؟

– فيم تتمثل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة في إطار مواردها البشرية؟

– هل تلتزم المؤسسات الجزائرية الخاصة بمسؤوليتها الاجتماعية اتجاه مواردها البشرية؟

وللإجابة على هذه التساؤلات صيغت مجموعة من الفرضيات كالآتي:

– تعتبر المسؤولية الاجتماعية مفهوما اقتصاديا يجمع بين تحقيق مصلحة المؤسسة الاقتصادية دون إهمال الدور الاجتماعي لها المتمثل في الاهتمام بالموارد البشرية.

– المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة ليست إلا تكاليف زائدة على المؤسسة.

– يمثل الاهتمام بالموارد البشرية بعدا من أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة.

استهدفت عينة الدراسة جميع الموظفين العاملين في إدارة مؤسسة شيالي للأنابيب بسيدي بلعباس. حيث وزعت 70 استمارة على 70 عاملا في المؤسسة من مختلف الفئات المهنية، لقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة ونتائج الاستبيان إلى أن معظم العمال يؤكدون على أن بيئة العمل في المؤسسة بيئة مثالية لأداء العمل، وذلك لتوفرها على شروط وظروف عمل مناسبة وضعتها المؤسسة لحرصها الشديد على أن يجد العامل الراحة الجسدية والنفسية خلال أدائه لمختلف أعماله. وتوصلت الدراسة في النهاية للنتائج التي كان الهدف منها التعرف على نظام الموارد البشرية فيها ومدى التزامها بمختلف النشاطات الاجتماعية كتجسيد لمسؤوليتها اتجاه مواردها البشرية. وقد تمت دراسة البيئة الداخلية للمؤسسة والتعرف على هيكلها التنظيمي العام والهيكل التنظيمي للمديرية العامة للإدارة والموارد البشرية والتي تتلخص أدوارها في توفير بيئة عمل مناسبة وملائمة للقيام بالعمل.

من بين أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

– هناك تعاريف عديدة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة قد تختلف في التعابير لكنها تتقارب في المضمون ويمكن تعريفها بأنها ما تقوم به المؤسسات وتقدمه للمجتمع طبقا لتوقعاته مع ضمان مراعاة حقوق الإنسان وقيم المجتمع وأخلاقياته والالتزام بالقوانين ومكافحة الفساد والشفافية والإفصاح وتحسين ظروف العمل بها.

– إن التزام المؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية يعود عليها بالعديد من المنافع ومن أهمها تحسين سمعة المؤسسة وعلاقتها التجارية وتحسين الأداء المالي والمهني للمؤسسة وزيادة المبيعات وولاء المستهلك وغيرها من المنافع.

– تعتبر الموارد البشرية بعدا داخليا من أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والتي من خلالها تمارس مختلف أنشطتها الاجتماعية اتجاهها كالقيام بعملية تسييرها، وتوفير ظروف العمل المناسبة لأداء الأعمال، والاهتمام بخلق التوازن بين الحياة المهنية والحياة الشخصية.

خاتمـــة

حاولنا في هذا المقال التعرف على دور المسؤولية الاجتماعية في تطوير الوضعية المهنية للمؤسسات الاقتصادية والعاملين فيها، حيث ركزنا على تطور هذا المفهوم عبر مراحل تعد الركيزة الأساسية لنشأتها، وعلى واقعها في المؤسسة الجزائرية بالخصوص، من خلال التطرق إلى أهم المراحل التي مر بها. ولتعميق فهمنا حول جوانب هذا المفهوم، تطرقنا لعرض طبيعتها وعناصرها وأبعادها ومجالاتها المختلفة ومبادئها المتعددة، فلقد أثبتت معظم الدراسات أن المؤسسات الاقتصادية إذا ما تبنت مقاربة المسؤولية الاجتماعية، ستساهم في تحقيق رفاهية المجتمع، وسيعزز ذلك من مكانتها وسمعتها، إضافة إلى انتشار علامتها التجارية في الأسواق المحلية والدولية، كما أن ذلك سينمي درجة الرضا لدى الأفراد العاملين بها، ويحسن علاقاتهم بمسؤوليهم، كما يمتن الروابط مع أصحاب المصالح الذين من شأنهم ضمان بقاء واستمرارية هذه المؤسسات الاقتصادية.

على الرغم من أهمية المسؤولية الاجتماعية كخطة استراتيجية إلا أنها ماتزال غائبة عن مجال اهتمام معظم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، فهي في اعتقاد رجال الأعمال وإدارة المؤسسات ماتزال قضية تطوعية وليست ملزمة وبأنها مكلفة لا تعود بنفع إلا على المجتمع، من هذا المنطلق بدا لنا أنه من الضروري الكشف عن المنافع المادية وغير المادية التي ستحقق للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية في حال التزامها اجتماعيا.

وبتحليل نتائج الدراسة "النظرية والميدانية" انتهت الدراسة إلى مجموعة من النتائج ومن أهمها ما يأتي:

– أظهرت الدراسة في شقها النظري أنه لا يوجد تعريف واحد ومتفق عليه للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، ومع ذلك يمكن تعريف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة على أنها ما تقوم به المؤسسات الاقتصادية من ممارسات اجتماعية وبيئية تلتزم بها تجاه العاملين وأسرهم، وتجاه المجتمع الذي تتواجد فيه، وفق ضوابط تنظيمية واعتبارات أخلاقية مما يعزز أداءها ويحافظ على استقرارها، قد اتضح لنا أنه:

– ثمة اهتمام ضئيل لهذه الآلية الاجتماعية من خلال المراحل التي مرت بها المؤسسة الجزائرية وأوضاعها التي تميزت بها في كل مرحلة حيث تأثرت بها سير المسؤولية الاجتماعية.

– من خلال إبعاد المسؤولية الاجتماعية ومجالاتها ومبادئها أنها تحقق الكثير من الفوائد للمؤسسة كاستقرارها، وتحسين ظروف العمل، وزيادة ولاء العاملين، وللمجتمع المحلى في تقديم سلع ومنتجات صحية والمحافظة على البيئة، وخلق علاقات جيدة مع المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح.

أما في شقها الميداني وبعد سرد واقع المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة الجزائرية من خلال الدراسات السابقة توصّلنا إلى أنه يوجد تبنٍ واهتمامٌ بالمسؤولية الاجتماعية عند القائمين بالمؤسسات الثلاث، من خلال الاهتمام بنشاطات المسؤولية الاجتماعية في المجالين الاجتماعي والبيئي لكن بتفاوت من مؤسسة لأخرى، حيث اهتمت مؤسسة شيالي للأنابيب، بالموارد البشرية واعتبرتها بعدا من أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة من خلال الاهتمام بتطوير الكفاءات البشرية من تدريب وتوفير ظروف العمل المناسبة «استحداث لنظام الصحة والسلامة عزز من تقليص معدل دوران العمل وتقليص الحوادث» في حين اتبعت المؤسستان أرسيلورميتال وسوناطراك2 نفس الالتزامات الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية على المستوى الاجتماعي من خلال الأنشطة الاجتماعية المتنوعة وتكاليف الأداء الاجتماعي وعوائده الذي سمح بتوفير الحماية الاجتماعية ومنح امتيازات للعامليين بالمؤسستين. أما على المستوى البيئي باعتمادهم على المعايير القياسية الدولية «كتطبيق مواصفات الأيزو 14000، في أماكن العمل).

–تبين من الدراسة أيضا أنه لازال هناك غموض وعدم دراية كافية من جانب المؤسسات الجزائرية الثلاث بالمسؤولية الاجتماعية كاستراتيجية واضحة ومنتظمة في تسييرها وأهدافها، فهي تعتمد على برامج اجتماعية ذات طابع خيري وتطوعي.

اقتراحات: بناء على ما جاء في المفاهيم النظرية والميدانية للدراسة، فقد اقترحنا ما يلي:

– تنويع الممارسات والنشطات الاجتماعية التي تقوم بها هذه المؤسسات ضمن إطار المسؤولية الاجتماعية والتي تحقق رضا كل الأطراف التي تتعامل معها هذه المؤسسات سواء أكان من داخل المؤسسة أم من خارجها.

– هيكلة نشطات المسؤولية الاجتماعية التي تقوم بها هذه المؤسسات ضمن هيكل تنظيمي، وإنشاء وحدة تنظيمية تختص بتلك النشاطات على أن ترتبط بشكل مباشر بإدارة المؤسسة، وذلك بالاستعانة بهيئة استشارية متخصصة تدرس وتحلل موقع المسؤولية الاجتماعية من الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

– إصدار التشريعات القانونية الخاصة والمعايير المساعدة لتطبيق آليات عن المسؤولية الاجتماعية وتفعيلها في المؤسسات الاقتصادية.

– العمل على زيادة الاهتمام بالعاملين اجتماعيا من قبل المؤسسات الصناعية وإبراز المسؤولية الاجتماعية من خلال رفع مساهمة القطاعات بهذا الجانب.

– الاهتمام بإجراء بحوث ميدانية لتأكيد الإثبات العملي لدور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية في تحسين ظروف العمل والتنمية الاجتماعية وللتعرف على أكثر الطرق والوسائل فعالية في إحداث هذه الآلية الاجتماعية والإسراع بها.

الهوامش والمراجع:

1- نصر دادي عدون، الاتصال ودوره في كفاءة المؤسسة الاقتصادية، دار المحمدية العامة، الجزائر1998، ص 160.

2- Mahfoud Benosmane «La privatisation Des Entreprises publique, en Algérie» Revue perspectives, URTSD, Université Badji Mokhtar d'Annaba, N°2, Decembre, 1996, p 13.

3- الطاهر خامرة، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة ورقلة، الجزائر، 2007، ص 187.

4- عبد الله صادق دحلان، المسئولية الاجتماعية للمؤسسة، مجلة عالم العمل، المجلد 2 العدد 49، مارس 2004، ص 21.

5- طاهر محسن منصور الغالبي، وائل محمد صبحي إدريس، الإدارة الاستراتيجية منظور منهجي متكامل، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2009، ص 524.

6- طاهر محسن منصور الغالبي، إدارة واستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2009، ص 83.

7- Joël Ernult, Arvind Ashta «Développement durable, responsabilité sociétale de l'entreprise, théorie des parties prenantes Évolution et perspectives» Groupe ESC Dijon Bourgogne, Cahiers du CEREN21, 2007, p 17.

8- Alin Cheveau, Jean Jaques Rosé «l'entreprise responsable» Paris, Edition l'organisation, 2003, p 29.

9- Marie-Françoise GUYONNAUD et Frédérique WILLARD «Du management environnemental au développement durable des entreprises» France, ADEME, Mars 2004, p 05.

10 - Astrid Mullen Bach «La responsabilité sociétale des entreprises» LE FLANCHEC, Sorbonne, Paris 2002, p 5.

11- طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، دار وائل للنشر، عمان، 2008، ص 50.

12- طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، نفس المرجع، ص 56.

13- عبد الرزاق مولاي لخضر، حسين شنيني، أثر تبني المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، 22 – 23 نوفمبر 2011، ص 12.

14- طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، المرجع السابق، ص 50.

15- W-Fréderic «The Growing Concen Over Business Responsibility » California Management Review, C.M.R. vol64, N8, 1975, p 18.

16- محمد عباس بدوي، المحاسبة عن التأثيرات البيئية والمسؤولية الاجتماعية للمشروع بين النظرية والتطبيق، دار الجامعيين، مصر، 2000، ص 29.

17- حسين الأسرج، المسئولية الاجتماعية للشركات، مجلة جسر التنمية، العدد التسعون، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، فيفري 2010، ص 4.

18- نهال المغربل، المسئولية الاجتماعية لرأس المال في مصر، منشورات المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم 138، مصر، سبتمبر 2008، ص 4.

19- صالح سليم الحموري، المسؤولية الاجتماعية بين النظرية والتطبيق على الموقع الالكتروني www.arabvol.org لوحظ يوم: 2014/09/15.

20- تامر ياسر البكري، التسويق والمسؤولية الاجتماعية، دار وائل للنشر، ط1، عمان، 2001، ص 47.

21- طاهر محسن منصور الغابي، صالح مهدي العامري، مرجع سابق، ص 82.

22- طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي العامري، نفس المرجع، ص 92.

- الطاهر خامرة، مرجع سابق، ص 88.

- Anthony Rosa et Autre « Guide pratique du développement durable » AFNOR, Paris, 2005, p 90, 92, 98.

23- سعيد أوكيل وآخرون، استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية تسيير واتخاذ القرارات في إطار المنظور النظامي، معهد العلوم الإقتصادية، الجزائر، 1994، ص 31.

24-Anne Gratacap «Le System D'information Vector De Globalisation De La Firme Industrielle» Revue Française De Gestion, N°116, 1997, p 56.

25- عبد الرحمان بن عنتر، مراحل تطور المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مجلة العلوم الانسانية، العدد الثاني، جامعة بسكرة، جوان، 2002، ص 05.

26- يوسف سعدون، علم الاجتماع ودراسة التغير التنظيمي في المؤسسات الصناعية، ديوان المطبوعات الجامعية، بدون تاريخ، ص 16.

27- طاهر محسن الغابي، صالح مهدي محسن العامري، المرجع السابق، ص .54

28- جمال سالمي، تكييف منظومة الاتصال التنظيمي داخل المؤسسات الاقتصادية بالجزائر مع تحديات الألفية الثالثة، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، الجزائر، يومي 21–22 ماي، 2002.

29- عبد الرحمان بن عنتر، مرجع سابق، ص .06

30- Mohamed Salah chabou «la gestion des ressources humaines en Algérie face aux défies de la mondialisation» forum des entreprises, 31 mai et 2 juin 2003, faculté des sciences économique et de la gestion, université d'Annaba, p 02.

31- لمياء زكري، فضيلة عكاش، واقع وتحديات آثار الانفتاح الاقتصادي على مسار الإصلاحات السياسية بالجزائر، ملتقي وطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، جامعة تيزي وزو، الجزائر، يومي 17–18 ديسمبر 2008، ص .03

32- الطاهر خامرة، مرجع سابق، ص 192.

33- عبد الله صادق دحلان ، مرجع سابق، ص 35.

34- شنيخر عبد الوهاب، مدي فعالية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة كمعيار للتنمية المستدامة، دراسة حالة مؤسسة أرسيلور ميتال، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار– عنابة، الجزائر، 2009.

35- الطاهر خامرة، المسؤولية الاجتماعية والبيئية مدخل لمساهمة المؤسسة في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة مؤسسة سوناطراك، مذكرة ماجستير في اقتصاد وتسيير البيئة، غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2007.

36- ضيافي نوال، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والموارد البشرية، دراسة حالة مؤسسة شيالي للأنابيب، مذكرة ماجستير في تسيير الموارد البشرية' غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2010.